

قراءتان في كتاب ( المعجب في علم النحو ) لرؤوف جمال الدين

م.د أحمد راضي جبر

قراءتان في كتاب ( المعجب في علم النحو ) لرؤوف جمال الدين

أحمد راضي جبر

مدرس دكتور - المديرية العامة للتربية في بابل

www.ahmed8282@gmail.com

Two readings

In the book (Al-Mujib in the science of grammar) by Raouf Jamal Al-Din

Mr. Ahmed Radhi Jabr

General Directorate of Education in Babylon

ملخص البحث :

تناول الباحث نكتتين أثارهما السيد رؤوف جمال الدين في كتابه ( المعجب في علم النحو ) وهو شرح على كتاب ( المغرب ) لناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي الخوارزمي والمغرب عبارة عن خلاصة في علم النحو ، فقام السيد جمال الدين بشرحه ، وسمّاه ( المعجب في علم النحو ) .

وقد سلط الباحث الضوء على مسألتين نحويتين إحداهما في أصل من أصول التفكير النحويّ عند علماء النحو وهي مسألة ( الشذوذ ) وكان له رأي يخالف فيه جميع من سبقه ، والمسألة الأخرى نحويّة ، وهي أ يدلُّ الفعل على الزمن أم لا ؟

وقد فاتش السيد أقوال النحويّين وتعريفاتهم للفعل ليخرج بنتيجة أن الفعل لا يدل على زمان ، وإنّما الصفة المانزة له من قسيمه هي افتقاره للفاعل ليس غير .

وقد حقّق الباحث القولين ليخرج معضداً ما ذهب إليه النحويون ، وأن ما قاله السيد جمال الدين هو قراءته الشخصية قد يبدو أن لعلم المنطق والأصول أثراً بالغاً في تبني هذه الآراء .

قسّم الباحث دراسته على قراءتين ، تبعهما بأهم ما توصل إليه من نتائج ، وختمها بقائمة المصادر والمراجع التي أفاد منها ، وسبقها بمقدمة ، أسأل الله تعالى أن يتقبل منها القليل ويجزيها الكثير إنه سميع مجيب الدعاء ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، والصلاة على محمد وآله الطيبين الطاهرين .

كلمات مفتاحية : الشذوذ النحوي – الفعل – الزمن

#### Abstract :

The researcher discussed two points raised by Mr. Raouf Jamal al-Din in his book (Al-Mu'jib fi Ilm al-Nahw), which is an explanation of the book (Al-Maghrib) by Nasser bin Abdul Sayed bin Ali al-Mutarrizi al-Khwarizmi, and Al-Maghrib is a summary of the science of grammar, so Mr. Jamal al-Din explained it and called it (Al-Mu'jib fi Ilm al-Nahw).

The researcher investigated the grammarians' statements and definitions of the verb to reach the conclusion that the verb does not indicate time, but rather the characteristic that distinguishes it from its counterparts is its lack of an agent and nothing else. The researcher investigated the two statements to reach a conclusion that supports what the grammarians have gone to, and that what Mr. Jamal al-Din said is his personal reading. It may seem that the science of logic and principles has a great impact in adopting these opinions.

The researcher divided his study into two readings, followed by the most important results he reached, and concluded it with a list of sources and references from which he benefited, and preceded it with an introduction. I ask God Almighty to accept a little of it and reward us with a lot, for He is the All-Hearing, the Answerer of prayers. Our final prayer is that all praise is due to God, Lord of the Worlds, and prayers be upon Muhammad and his pure and good family.

Keywords: Grammatical irregularity – Verb – Tense

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين .

أما بعدُ

فهذه دراسةٌ كتبتها ، وأنا أقدم رجلاً وأوخر أخرى ، لغرابتها من جهتين ، أما الجهة الأولى ، فهي الآراء الجريئة التي اطلعتُ عليها في كتاب ( المعجب في علم النحو ) للسيد رؤوف جمال الدين<sup>(1)</sup> ، فقد جاء بأقوال خالف فيها جمهور النحويين ، والذي يعنيني من هذه الآراء - بصرف النظر عن صحتها أو خطئها - أن السيد جمال الدين أثبت عدم صحة المقولة : إن النحو نضج واحترق ، فلا زال بالإمكان استنطاق النصوص اللغوية والخروج برؤية جديدة عن النحو العربي .

وأما عن الجهة الأخرى فإن العادة في البحث العلمي ولا سيما في الدراسات التي تقوم على علماء بعينهم أن الباحث يكون موافقاً في أكثر الأحيان لذلك العالم ، إلا أنني في دراستي هذه قد جُرْتُ على السيد جمال الدين وخالفته فيها ، إلا أن هذه المخالفة لا تقدح بعلميته ولا يتقص منه شيئاً ، فالذي أبغيه منها خدمة البحث العلمي وخدمة لغة القرآن الكريم . وقد وسمت هذه الدراسة ( قراءتان في المعجب في علم النحو للسيد رؤوف جمال الدين ) ، وقسمتها على قراءتين ، فاتشت في الأولى رأيه - رحمه الله - في الشذوذ النحوي ، وحققتُ في الأخرى قوله في مسألة حدِّ الفعل ، ودلالته على الزمن من عدمها .

أسأل الله تعالى أن يعفو عن زلاتنا وهفواتها ، ويتقبل منا القليل ، إنَّه سميع مجيب ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين .

( 1 ) لم أشأ أن اتكلم على حياة السيد رؤوف جمال الدين الشخصية والعلمية ، فقد كفاني ذلك باحثٌ وسَّع القول فيها في رسالة ماجستير تحت عنوان السيد رؤوف جمال الدين وجهوده اللغوية والنحوية ، جامعة الكوفة ، كلية الآداب 2007 م ، د. حسن عبد السادة الحسيني ، ولأنَّ هذه الدراسة عبارة عن بحث صغير فلا يتسع المجال لأن أبسط القول في حياة السيد .

## القراءة الأولى : الشذوذ النحوي

ذهب السيد جمال الدين إلى أنّ مَنْ يروّجُ لما شذَّ عن القواعد النحوية مجموعة من المنحرفين استطاعوا أن يؤلفوا شيئاً قد يبدو أنه أطروحة مقبولة ، ولكن (( لا يجوزُ لعربيٍّ غيرٍ أن يُصغي لها ولقائلها ))<sup>(2)</sup> ، وقد فرّق بين النحويين القدماء الذين ذكروا ( الشذوذ ) تصريحاً أو تلميحاً ، للاطلاع أو للإشارة إلى (( لهجةٍ قبيحةٍ أو لغةٍ منقرضة ، ليتجنبها مَنْ أراد سلوك النهج الصحيح ))<sup>(3)</sup> . وبين نحويي هذا العصر الذين يبحثون في مسائل خلافية في النحو ، وغايتهم أن يقال : هذا قول الدكتور الفلاني . ويمضي السيد جمال الدين في ذلك حتى يلمح إلى اتهام هؤلاء بالشعبوية<sup>(4)</sup> .

ولمفاتشة آراء السيد جمال الدين في الشذوذ لا بدّ لنا من فرشة قبل الخوض في الحكم على تلك الآراء ، فيدلُّ الجذر ( شذَّ ) على التفرّد والتفرّق ، فشذَّ الرجل من أصحابه ، أي : انفرد عنهم ، وشذَّذُ الناس ، أي : متفرّقوهم<sup>(5)</sup> .

وقد أفاد النحويّون من هذه الدلالات بوضع حدٍّ للشذوذ النحويّ ، إذ عرّفه الشريف الجرجاني بأنّه : (( ما يكون مخالفاً للقياس ، من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته ))<sup>(6)</sup> . وفي هذا التعريف نلاحظ أن الجرجاني ذكر أن الشاذّ ليس بالضرورة أن يكون قليلاً ، بل قد يكون كثيراً ، وإنما المعيار فيه كونه خارجاً عن سلطة القياس الذي استقاه النحويون من استقراء كلام العرب ، وجاء موافقاً لأكثره .

وقد عرّفه السيوطي بقوله : (( ما فارق ما عليه بقية بابيه وانفرد عن ذلك إلى غيره ))<sup>(7)</sup> . من غير أن يذكر كمية ذلك المفارق قليلاً كان أم كثيراً . إلا أنّهما اشتركا في أن الشاذّ ما فارق أكثر كلام العرب . فالمعيار في وسم الظاهرة بالشذوذ هو خروجها من حجة القياس ومخالفتها له ، وهذا الأمر مرده إلى أصل وضع القاعدة التي استقرئ كلام العرب وأنتجت .

وبالنظر إلى معنى الشاذ اللغوي والاصطلاحي نخلص إلى أنه الكلام الخارج عن القواعد المطردة وخالفها ، وقد قسّم النحويون الكلام إلى قسمين :

- 
- ( 2 ) المعجب في علم النحو 5 .
  - ( 3 ) المصدر نفسه 5 .
  - ( 4 ) ينظر : المصدر نفسه 5 .
  - ( 5 ) ينظر : العين ، باب الشين والذال 1 / 497 .
  - ( 6 ) التعريفات 40 .
  - ( 7 ) الاقتراح في أصول النحو 46 .

(( الأَوَّلِ : وَيُمَثِّلُ الْكَثِيرَ ، وَالْمُطَرَّدَ ، وَأَمَّا الْفَرْعُ الثَّانِي فَهُوَ الشَّاذُّ يَدْخُلُ تَحْتَهُ الْمَنْفَرِدُ وَالنَّادِرُ وَالْقَلِيلُ وَالضَّعِيفُ ، لاشْتِرَاكِهِمْ جَمِيعًا فِي عَدَمِ الْإِطْرَادِ ، وَعَدَمِ خُرُوجِهِ عَنِ حُدُودِ الْقَلَّةِ إِلَى الْكَثْرَةِ ، كَمَا اشْتَرَطَ النَّحَاةُ فِي الْكَلَامِ الْمُجْمَعِ عَلَى فَصَاحَتِهِ وَالْمَتَخَذِ مَقْيَسًا )) (8) .

ومحل بحثنا هو الفرع الثاني الشاذ وما قاربه من مصطلحات ، وتكلم عنه ابن السراج بقوله : (( واعلم : أنه ربما شذَّ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم : أن القياس إذا اطرَّد في جميع الباب لم يُعَنَّ بالحرف الذي يشذ منه فلا يطرد في نظائره وهذا يستعمل في كثير من العلوم ، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم ، فمتى وجدَّت حرْفًا مخالفًا لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شاذ ، فإن كان سُمِعَ مِمَّنْ تُرْضَى عَرَبِيَّتُهُ ، فلا بدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَدْ حَاوَلَ بِهِ مَذْهَبًا وَنَحَا نَحْوًا مِنَ الْوَجْهِ أَوْ اسْتَهْوَاهُ أَمْرٌ غَلَطَهُ )) (9) ، ثم بيِّن بعد ذلك أنواع الشاذ ، وجعله على ثلاثة أضرب وهي :

الضرب الأول : ما شذَّ في القياس وله وجود في الاستعمال مثل استحوذ ، والقاعدة تقول : إذا تحركت الواو وفتِح ما قبلها قلبت ألفاً ، فتقيس على استقام واستعاذ ، ولكن سمع عن العرب : استحوذ .

الضرب الثاني : ما خالف الاستعمال ولكنه جاء على القياس ، وضرب مثلاً ب: ماضي الفعل ( يدع ) فالقياس أن تقول : ودع - يدع . ولكن لم يسمع عن العرب استعمال هذا الماضي ، واستغنوا عنه بالفعل ( ترك ) . وجعل مثل هذا يحفظ ولا يقاس عليه .

الضرب الثالث : ما خالف الاستعمال والقياس معاً ، فهذا الذي يترك ولا يلتفت إليه كدخول ( أل ) التعريف على الفعل (10) . وقريب من هذا التقسيم فعل ابن جني في الخصائص (11) .

على حين قسمه الشريف الجرجاني على نوعين ، فقال : (( وهو على نوعين: شاذ مقبول، وشاذ مردود، أما الشاذ المقبول، فهو الذي يجيء على خلاف القياس ، ويقبل عند الفصحاء ، والبلغاء ، وأما الشاذ المردود، فهو الذي يجيء على خلاف القياس ، ولا يقبل عند الفصحاء والبلغاء من كلام العرب )) (12) . ويمكن الجمع بين هذين التقسيمين بأن يكون

( 8 ) الشذوذ في الشاهد الشعري بين الدلالة والاستعمال ، شواهد سيبويه نموذجاً 78 .

( 9 ) الأصول في النحو 56/1-57 .

( 10 ) ينظر : الأصول في النحو 57-58 .

( 11 ) ينظر : الخصائص 1 / 140 .

( 12 ) التعريفات 40 .

الشاذ المقبول عند الجرجاني دالاً على ما عناه ابن السراج الضربين الأول والثاني ، والشاذ المرود بالضرب الثالث الذي لا يلتفت إليه .

وقد أخذ بعض المحدثين على موقف العلماء السابق ذكرهم في ما يخص الضرب الثالث ، والذي مثّل له ابن جني بـ (( ثوبٌ مصوون ، ومسكٌ مدووف ) ، بأنّ هذا الكلام (( لغة تميم ، فتقول : ثوبٌ مصوون . وابن جني وغيره من العلماء قد قرروا أن الناطق على قياس لغة من اللغات مصيب غير مخطئ ، فهو يقول : (( إن اللغات كلها حجة ، وليس لك أن تردّ إحداها بالأخرى ، إلا أن تقلّ إحداها جدا ، أو تكثر الأخرى جدا فإنك تأخذ بالأوسع رواية والأقوى قياساً ، فلو استعمل إنسان اللغة القليلة فليس مخطئاً لكلام العرب ، لكنه مخطئ لأجود اللغتين )) (13).

فما خالف الأشيع والأكثر ليس سواءً ، بل على درجات ، فمنه ما يرفض ولا يؤخذ به ، ومنه ما يُقصرُ على قبيلةٍ ما . ويخلص أحد الباحثين إلى أن الشذوذ هو (( خروج عمّا شاع عن العرب ، فكأنه باب يدخل تحته كل ما قل أو ضعف من القول ، لكنه ليس خطأً لغوياً أو نحوياً يبعد بالنص اللغوي عن ميدان الفصاحة )) (14) .

واستعمل النحويون مصطلحات أخرى قد تكون قريبة الدلالة من الشاذ ، ومنها النادر ، وبما أن الشاذ يدل على مخالفة المطرد فهو بهذا المعنى ينماز من النادر الذي يدل على (( ما قلّ وجوده وإن لم يكن بخلاف القياس ومن استعمالات العلماء في هذا الشأن النادرة )) (15) ، وتدل على قلة الاستعمال وتقابل الكثرة ، فالنادر قد يشترك بصفة مع الشاذ بأنه خروج عن القياس ، ويختلف عنه بأنه ليس بالضرورة أن يخالفه .

ومن المصطلحات القريبة من الشاذ الضعفُ ، وقد عرّفه الشريف الجرجاني بأنه (( ما يكون في ثبوته كلام ، كقرطاس ، بضم القاف ، في : قرطاس ، بكسرهما )) (16) . وعرّفه السيوطي بـ (( ما انحط عن درجة الفصيح ... وتمنل بالمنديل . لغة ضعيفة في تندل )) (17) .

فهذه ثلاثة مصطلحات قد تشترك في بعض الصفات وتفترق في أخرى ، وكلها أحكام أطلقها النحويون على بعض الظواهر اللغوية التي خرجت عن سيطرة قياسهم الذي وضعوه .

( 13 ) الخصائص 400/1 .

( 14 ) الشذوذ في الشاهد الشعري بين الدلالة والاستعمال ، شواهد سيبويه نموذجاً 85 .

( 15 ) المصدر نفسه 19 .

( 16 ) التعريفات 44 .

( 17 ) المزهر في علوم اللغة 1 / 214 .

فكان الأولى بالسيد جمال الدين أن يبسط القول بالشذوذ وألا يتهم من يبحث في تلك الظواهر اللغوية بالانحراف أو الشعبوية ، أو لحب الظهور ، وهل يرمي قوله تعالى : ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾ ( سورة المجادلة / من الآية 19 ) . بالشذوذ لأنها خالفت القياس الذي استقي من أكثر كلام العرب .

والذي يترأى لي أن التراكيب اللغوية الشاذة هي ظواهر لهجية قوية بحيث لم تتأثر بالتطور الذي أصاب كثيراً من اللهجات .

فيمكن تأويل كل ما عدّه النحويون شاذاً أو خارجاً عن قواعدهم بأنه (( أئز قديم قذ بقي في اللغه بمثابة الرواسب التي نبتى في بعض فروع النهر بعد أن تجف ، وتتحول جميعاً إلى مجرى واحد )) (18) ، غير أن هذه التراكيب لا يُقاس عليها وتبنى عليها قواعد ، ولذلك لم يتخذ النحويون هذه القبائل أصلاً يستشهد بكلامهم ، لأنهم يؤسسون قواعد وأحكاماً على الأشيع والأفشى ، لا على القليل أو الشاذ .

فهذه التراكيب - على الرغم من فصاحتها - (( جزء مُستَلَبٌ ومُستَبَعَدٌ من النظام اللغوي )) (19) ، وقد اصطلح على هذه الظاهرة وما شاكلها بالمتبقي ، ويقابله الأكثر المُصطَفَى منه القواعد الصوتية و الصرفية والنحوية ، ممّا حدا بجان جاك لوسير كل أن يصف سلطة الأكثر بالعنف تجاه تلك الرواسب المقموعة (20) ، ويتمثل ذلك العنف والقمع بإبعاد هذه التراكيب ووصفها بالشذوذ أو الخطأ أو غيرها من المسميات .

ولعلّ الذي دفع بالسيد جمال الدين إلى عدم البحث بالشذوذ فضلاً عن القياس عليه هو تشدده متابعاً في ذلك البصريين الذين عرّف عنهم ذلك في تعييدهم للأحكام النحوية ، فكانوا يحرصون (( على تحريّ سلامتها وصحتها ، حتى إذا ما فوجئوا بما خرج عن قواعدهم مما قاله العرب الخُصُّ أحواله إلى الشذوذ حفاظاً على اتساق موازينهم )) (21) ، فكان لعملهم هذا حدّان ، الأول : الحفاظ على كيان العربية من أن يكون فضفاضاً يتفرق إلى الحدود التي تمنع غيرها من الدخول إليها ، مما أكسبها قوةً ومنعةً أممّ التطور الذي يطرأ عليها ، وأمّا الحدّ الآخر : فكان لتغييبهم ما اصطَلحوا عليه بالشذوذ ضياع كثيرٍ من النصوص اللهجية لقبائل عربية لم يستشهدوا بكلامهم لهذه العلة .

( 18 ) اللغة والنحو . دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة ، د. حسن عون 100 .

( 19 ) المتبقي في كتاب سيبويه ، د. مجاهد عبد المنعم الدبوني 9 .

( 20 ) ينظر : عنف اللغة ، جان جاك لوسير كل ، ترجمة د. محمد بدوي 118 .

( 21 ) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، د. محمد سمير نجيب 113

## القراءة الثانية : حدُّ الفعل :

اختار السيد جمال الدين حدًّا للفعل من الحدود التي ذكرها النحويون ، وهو (( ركنُ الإسنادِ ، المُفتَقِرِ إلى الفاعِلِ ، أو ما يُنوبُ عنه ، أو يبدُ مسدَّه ، سواءً كانَ حاصلًا مُتَحَقِّقِ الوُقوعِ أم لم يَكُنْ كذَلِكَ ، بل من شأنه الوقوعُ بالفعل أو بالقوة ))<sup>(22)</sup> ، ولعله فهم هذا الحدَّ من قول السيوطي في حدِّه للفعل ، إذ يقول : (( ما يصلحُ للإخبارِ بهِ وَحدَه ، وَيَدُلُّ بِهَيْئَتِهِ الوَضْعِيَّةِ عَلَى أَحَدِ الأزْمِنَةِ ))<sup>(23)</sup> ، إلا أنَّ السيد جمال الدين اقتصر على الشقِّ الأول من هذا الحدِّ وهو إسناده إلى الفاعل ، ولم يرتضِ قول النحويين بدلالة الفعل على الزمن ، فهي (( ليست من مقوماتِ حقيقته ))<sup>(24)</sup> ، مستدلًّا على ذلك بقولنا : (( وَجِدَ الزمانُ ، وَخُلِقَ الزمانُ ، وجاءَ الزمانُ ، وانقضى الزمانُ ))<sup>(25)</sup> ، لأنَّ ذلك يستلزم ( التسلسل والدور ) فالفعل دالٌّ على الزمن ، وفاعله زمنٌ ، وهذا ممنوع عقلاً .

ويذكر اعتراضًا قد يُعترضُ به عليه وهو أن المصدر وسائر المشتقات دالَّةٌ على الحدث ، فما الفرق بينها وبين الفعل غير الزمن .

ثم يجيب على هذا الاعتراض ، بأنَّ (( افتقار الفعل إلى الفاعل هو الفارق بينه وبين ما ذُكِرَ ، وليس الدلالة على الزمان - كما يُظنُّ ))<sup>(26)</sup> ، وأما رفعُ المصدر والمشتقات للفاعل ، فهو أمرٌ عارضٌ وطارئٌ عليها لا أصلٌ فيها . وقد استشفَّ دليلاً آخر يعضدُ فيه رأيه هذا ، بتعبير بعض النحويين في حدِّهم الفعلَ بـ ( اقترانه بالزمان ) ولم يستعملوا ( دلالاته على الزمان )<sup>(27)</sup> ، فلو كان الزمان داخلًا في دلالة الفعل فلا معنى لتعبير هؤلاء النحويين بالاقتران ، فهو من باب الملازمة بين شيئين لا أنهما شيءٌ واحدٌ .

ودليله الآخر أن الزمان لا يُفهم من صيغة الفعل لا بلفظها ولا بمعناها ، وأما القول بأن الواضع الأول ضمَّن هذه الصيغة - صيغة الفعل - الحدث والزمن فهو محتاج إلى دليل .

فخلاصة أدلته - رحمه الله - ما يأتي :

( 22 ) المعجب في علم النحو 26 .

( 23 ) معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم 119 .

( 24 ) المعجب في علم النحو 27 .

( 25 ) المصدر نفسه 28 .

( 26 ) المصدر نفسه 28 .

( 27 ) ينظر : المرتجل في شرح الجمل ، ابن الخشاب 14/1 ، و أسرار العربية 35 ، و شرح المفصل لابن يعيش 204/4 ، وأمالى ابن

الحاجب 815/2 ، وشرح الرضي على الكافية 40/1 .

- 1- ما اختاره من حدِّ بعض النحويين للفعل ، من غير أن يسميهم مقتصرًا هذا الحد على أن الفعل ركن الإسناد فقط .
- 2- أن دلالة الفعل على الزمن يستلزم التسلسل والدور ، وهذا ممنوع عقلاً .
- 3- الفرق بين الفعل وبين المصدر والمشتقات هو افتقار الفعل إلى الفاعل ، لا لافتقار هذه المشتقات إلى الزمان ، وأما رفعها للفاعل فعرض طارئ .
- 4- تعبير بعض النحويين في حدِّهم الفعل باقترانته بالزمان ، لا دلالته عليه ، وهذا يدلُّ على أن الفعل شيءٌ والزمان شيءٌ آخر ، فهو من باب الملازمة .
- 5- إن القول بدلالة الفعل على الزمان محتاج إلى دليل .

وللإجابة عن هذه الأدلة أقول : إنَّ ما استدللَّ به السيد جمال الدين من حدود يتضاءل أمام الحدود والتمثيلات التي ذكرها جمعٌ كبيرٌ من النحويين ، فمن ذلك تمثيل سيبويه للفعل بقوله : فهو (( أمثلةٌ أُخِذَتْ من لفظِ أحداثِ الأسماء ، وبُنِيَتْ لِمَا مَضَى ، ولِمَا يَكُونُ ولم يقع ، وما هو كائنٌ لم ينقطع ))<sup>(28)</sup> ، فهو - سيبويه - يصرِّح بأنَّ الفعل له ثلاث صُورٍ ، لما مضى ( الماضي ) ، والمستقبل ، وما بينهما وقد عبَّر عنه بـ( كائن لم ينقطع )<sup>(29)</sup> ، فقد أخذ معناه من الاسم ، وهو المصدر ، ثُمَّ ضَمَّنَ الزمن ، وهو الفارق بين المصدر والفعل ، بل ذهب سيبويه إلى أبعد من ذلك ، فلو قال القائل : (( ذَهَبَ ، فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحَدَّثَ فِي مَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ ، وَإِذَا قَالَ : سَيَذْهَبُ ، فَإِنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَكُونُ فِي مَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ ))<sup>(30)</sup> . فالفعل إنَّما وُضِعَ ليدلَّ على الزمان<sup>(31)</sup> .

وبناءً على كلام سيبويه يكون الفعلُ تابعًا للاسم تاليًا له ، ولذلك يكون الفعلُ مسندًا للاسم ، إذ لا يمكن تأليف جملةٍ من دون اسم ، وأمَّا الفعل فقد تتألف من دونه الجملة الاسمية<sup>(32)</sup> ، واستعمال المتكلم الجملة الفعلية أو الاسمية ليس اعتباطًا وإنَّما لغاياتٍ دلاليةٍ يبتغيها من ذلك الاستعمال . فالجملة الاسمية دالَّةٌ على الثبوت لِتَجَرُّدِ الاسم عن الزمن

( 28 ) كتاب سيبويه 12/1 .

( 29 ) شرح كتاب سيبويه ، السيرافي 17/1 .

( 30 ) الكتاب 1 / 35 ، وينظر المقنضب : 2 / 2 ، المفصل 243 .

( 31 ) ينظر : أمالي ابن الشجري 15/2 .

( 32 ) ينظر : كتاب سيبويه 1 / 14 .

المتغير ، والجملة الفعلية دالةً على التغير والتجدد بلحاظ اشتغال الفعل على الزمن<sup>(33)</sup> . وما هذه الدلالات التي استشفها أصحاب المعاني إلا بلحاظ دلالة الفعل الزمنية ، وافتقار الاسم لها .

قد مثل السيد جمال الدين - معصداً رأيه - بجملة مصطنعة وهي : (( وَجِدَ الزَّمَانُ ، وَخُلِقَ الزَّمَانُ ، وَجَاءَ الزَّمَانُ ، وَاَنْقَضَى الزَّمَانُ )) ، فإن دلَّ الفعل على الزمان ، وفاعله الزمان أيضاً فهذا يستلزم التسلسل والدور وهو أمر ممنوع عقلاً ، فأقول إنَّ فاعل هذه الجملة - المصطنعة - غير دالِّ على الزمان بمعناه المتعارف ، وإنَّما قد نُزِّلَ منزلة المخلوق الحيي ، وهذا أمر واردٌ في التراث العربيّ ، فقد يُسألُ غير العاقل ويجيب وكأنه إنسانٌ ، كمحاورة امرئ القيس الليل في معلقته ، بقوله :

وليل كموج البحر أرخى سدولهً عليّ بأنواع الهموم ليبتلي  
فَقُلْتُ لَهُ لِمَا تَمَطَّى بِصَابِهِ وَأَرْدَفَ أَعْجَازاً وَنَاءً بِكُلِّ  
أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي بِضُبْحٍ وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَجْمَلٍ<sup>(34)</sup>

فقوله ( خُلِقَ الزَّمَانُ ) لا يستلزم الدور ، فهي عبارة تدلُّ على أن الزمان مخلوق لله تعالى كبقية المخلوقات ، فهو من باب التعبير المجازي لا غير .

وأما استدلاله على أن الفرق بين الفعل وسائر المشتقات بافتقاره إلى الفاعل لا الزمان ، فمردودٌ أيضاً ، لأنَّ أساس العمل في المشتقات شبهها بالفعل ، فقد عمل اسم الفاعل (( لِحَرِيَانِهِ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ بِمَعْنَاهُ ، وَهُوَ الْمَضَارِعُ ، وَمَعْنَى حَرِيَانِهِ عَلَيْهِ : أَنَّهُ مُوَافِقٌ لَهُ فِي الْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ ، لِمُوَافَقَةِ ( ضَارِبٍ ) لـ ( يَضْرِبُ ) ، فَهُوَ مُشَبَّهٌ لِلْفِعْلِ الَّذِي هُوَ بِمَعْنَاهُ لَفْظًا وَمَعْنَى ))<sup>(35)</sup> ، هذا من جهة اللفظ والمعنى وأما العلة في عمله فبلحاظ الزمن ، فلو دلَّ اسم الفاعل على الزمن الماضي (( لَمْ يَعْمَلْ ، لِعَدَمِ حَرِيَانِهِ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ بِمَعْنَاهُ ، فَهُوَ مُشَبَّهٌ لَهُ مَعْنَى لَا لَفْظًا ، فَلَا تَقُولُ : هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا أَمْسٍ . بَلْ يَجِبُ إِضَافَتُهُ ، فَتَقُولُ : هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٍ أَمْسٍ ))<sup>(36)</sup> ، فهذا دليلٌ على أن العلة في عمل المشتقات هو دلالاته الزمنية حملاً على الفعل المضارع ، لا لافتقاره للفاعل .

وأما استدلاله بتعبير بعض النحويين في حدهم الفعل باقتترانه بالزمان ، لا دلالاته عليه ، وهذا يدلُّ على أن الفعل شيءٌ والزمان شيءٌ آخر ، فهو من باب الملازمة ، فهو استدلال ناقص ، لأنَّ أكثر النحويين حدوا الفعل بـ (( مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى وَزَمَانٍ وَذَلِكَ الزَّمَانُ إمَّا ماضٍ ، و إمَّا حاضرٌ ، و إمَّا مُسْتَقْبَلٌ ))<sup>(37)</sup> . وقبل حدِّ ابن السراج تمثيل سيبويه

( 33 ) ينظر : معاني النحو 1 / 35 .

( 34 ) ديوانه 18 .

( 35 ) شرح ابن عقيل 106/3 .

( 36 ) المصدر نفسه 106/ 3 .

( 37 ) الأصول في النحو 38/1 .

للفعل الأنف الذكر ، وعرفه الزجاجي بقوله : (( ما دلَّ على حَدَثٍ ، وزمانٍ ماضٍ أو مُسْتَقْبَلٍ )) (38) ، وعرفه ابن عصفور أيضاً بقوله : (( الفعلُ ما يدلُّ على حدثٍ وعلى زمانٍ ))<sup>39</sup> وقد حمل السيد جمال الدين النحويين ما لم يروه ، ولا سيما في كلمة ( اقتران ) ، لأن استعمالاتهم فيها شيءٌ من التسامح ، فالذي يميل إليه الباحث أنهم يستعملون ( الاقتران ، والدلالة ) بمعنى واحد في هذا الموضوع ، ومن ذلك قول ابن الخشاب : (( وَأَمَّا الْفِعْلُ ، فَحَدُّهُ : أَنَّهُ لَفْظَةٌ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا مُقْتَرِنٍ بِزَمَانٍ مُحْصَلٍ )) (40) ، ثم قوله بعد ذلك بقليل عن الفعل إنه لفظة (( تدلُّ على زمانٍ ))<sup>(41)</sup> ، فنجده يستعمل اللفظين لمعنى واحد<sup>(42)</sup> .

#### الخاتمة :

بعد مفاتشة السيد رؤوف جمال الدين - رحمه الله - في كتابه المعجب في علم النحو ، خرج هذا البحثُ بجملته من النتائج ، ومن أهمها :

- أنَّ الشذوذَ النحويَّ ، ليس خطأً وإنما هو لهجةٌ لقبيلةٍ ما ، لم تتلَّ حظُّها من الدرس والتنقيب اللغويِّ .
- لم يكن الباحث مع اتهام السيد جمال الدين لمن بحثَ الشذوذ بالشعوبية لأنَّ نية أكثر الباحثين - إن لم أقل كلهم - خدمةُ اللغة العربية . سواءً بالنظام النحوي الذي يحكم أكثر اللهجات ، والذي استنبط منها نظامها الحاكم ، أم باللهجات التي لم تخضع لذلك النظام .
- أنَّ الفعلَ دالٌّ على شقَّين ، الأول : الحدث ، والآخر : الزمن ، وهو ما خالفه السيد جمال الدين واقتصر على دلالاته على الحدث ، وأن الذي يميز الفعل من قسيميه هو افتقاره إلى الفاعل ، وهو ما خالفه الباحث بتحقيق هذه المسألة بمفاتشة أقوال النحويين فيها .

وآخر دعوانا أن الحمدُ لله ربِّ العالمين ، والصلاة والسلام على محمدٍ وآله الأطيبين الطاهرين .

( 38 ) ( الإيضاح في علل النحو 52 .

( 39 ) ( شرح جمل الزجاجي 89/1 .

( 40 ) ( المرتجل في شرح الجمل 14 .

( 41 ) ( المصدر نفسه 14 .

( 42 ) ( استعمل أبو البقاء العكبري اللفظين حدَّه الفعل أيضا . ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين 139 .

مصادر البحث ومراجعته :

1. أسرار العربية : أبو البركات الأنباري ( كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ت 577هـ ) ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، ط1 ، 1957 م .
2. الأصول في النحو: ابن السراج ( أبو بكر محمد بن سهل ت 316هـ ) ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 3، 1996 م .
3. الاقتراح في أصول النحو : السيوطي ( جلال الدين 911هـ ) ، تحقيق : عبد الحكيم عطية ، دار البيروتي ، دمشق ، ط2 ، 1427 هـ - 2006 م .
4. أمالي ابن الحاجب : أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: 646هـ) ، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة ، دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت ، 1409 هـ - 1989 م .
5. أمالي ابن الشجري : ابن الشجري ( هبة الله بن علي بن محمد ت542هـ ) تحقيق : د. محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط 1، 1992 م .
6. الإيضاح في علل النحو : الزجّاجي ( أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق ت 337 هـ ) ، تحقيق : د. مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط3 ، 1979م .
7. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : أبو البقاء العكبري (المتوفى: 616هـ) ، تحقيق : د. عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، ط1 ، 1406هـ - 1986م .
8. التعريفات : الجرجاني ( علي بن محمد بن علي ت816هـ ) ، تحقيق إبراهيم الابياري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2002 م .
9. الخصائص : ابن جنّي ( أبو الفتح عثمان ت 392هـ ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط1 ، 1952 م .
10. ديوان امرئ القيس : تحقيق : عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة بيروت ، ط2 ، 1425 هـ - 2004 م .
11. السيد رؤوف جمال الدين وجهوده اللغوية والنحوية : د. حسن عبد السادة الحسيني ، رسالة ماجستير ، جامعة الكوفة ، كلية الآداب 2007 م .
12. الشذوذ في الشاهد الشعري بين الدلالة والاستعمال ، شواهد سيبويه نموذجًا : نورة

تاھر ضيف الله الحربي ، رسالة ماجستير ، جامعة الملك عبد العزيز ، كلية الآداب ، جدة ، السعودية ، غير منشورة ، 1432هـ .
13. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ابن عقيل ( بهاء الدين عبد الله بن عقيل ت769هـ ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ط 20 ، 1980م .
14. شرح جمل الزجّاجي ( الشرح الكبير ) : ابن عصفور ( علي بن مؤمن الإشبيلي ت 669هـ ) ، تحقيق : د. صاحب أبو جناح ، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، دار الكتب للطباعة ، جامعة الموصل ، ط 1 ، 1980م .
15. شرح الرّضّي على الكافية : الرضي الاسترابادي ( رضي الدين محمد بن الحسن ت 686هـ ) ، تحقيق : د. يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ط 2 ، 1996م .
16. شرح كتاب سيبويه : السيرافي ، تحقيق : أحمد حسن مهدي ، و علي سيد علي ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ط 1 ، 2008 م .
17. شرح المُفصّل : ابن يعيش النحوي (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ت 643هـ) ، إدارة الطباعة المنيرية ، مصر ، ( د . ت ) .
18. عنف اللغة : جان جاك لوسير كل ، ترجمة د. محمد بدوي ، المنظمة العربية للترجمة ، الجزائر ، ط 1 ، 2005م .
19. العين : الفراهيدي ( الخليل بن أحمد 170 هـ ) ، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي دار الرشيد للنشر ، بغداد ، 1982م .
20. كتاب سيبويه : سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت 180هـ) تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط 3 ، 1988م .
21. اللغة والنحو - دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة : د. حسن عون ، المكتبة المركزية ، جامعة بغداد ، ط 1 ، 1952م .
22. المتبقي في كتاب سيبويه : د. مجاهد عبد المنعم الدبوني ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ط 1 ، 2018م .
23. المرتجل في شرح الجمل : ابن الخشاب ( أبو محمد عبد الله بن أحمد ت 567 هـ )

تحقيق : علي حيدر ، دمشق ، 1392 هـ - 1972 م .
24. <b>المزهر في علوم اللغة وأنواعها</b> : السيوطي ، تحقيق : محمد أحمد جاد المولى ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي محمد البجاوي ، مكتبة دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي ، ط4 ، 1985م .
25. <b>معاني النحو</b> : د. فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن ، ط1 ، 1420 هـ - 2000 م .
26. <b>المعجب في علم النحو</b> : رؤوف جمال الدين ، منشورات دار الهجرة ، قم المقدسة ، ( د . ت ) .
27. <b>معجم المصطلحات النحوية والصرفية</b> : د. محمد سمير نجيب اللبدي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1 ، 1405 هـ - 1985 م .
28. <b>معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم</b> : جلال الدين السيوطي ، تحقيق : د محمد إبراهيم عبادة ، مكتبة الآداب - القاهرة / مصر ، ط1 ، 1424 هـ - 2004 م .
29. <b>المفصل في صنعة الإعراب</b> ، الزمخشري ( جار الله محمود 537 هـ ) ، تحقيق : د . علي بو ملح ، مكتبة الهلال - بيروت ، ط1 ، 1993م .
30. <b>المقتضب</b> : المبرّد ( محمد بن يزيد 285 هـ ) ، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة ، القاهرة ، ط3 ، 1994 م .